مسارات الشرعنة السياسية لدى النخبة المحلية

دراسة ميدانية على مستوى المجلس الشعبي الولائي لولاية البليدة

أ.كلوشى مصطفى

يندرج موضوع دراستنا في إطار علم الاجتماع السياسي حيث تم معالجة إشكالية جوهرية في هذا التخصص وهي الشرعنة (LA LEGITIMATION) لدى النخبة السياسية.

تنحدر أهمية دراسة النخبة السياسية المحلية من أهمية آلية إنتاجها ومسارات شرعنة وصولها إلى السلطة، حيث يتم من خلال ذلك وضع كل مكونات النسق السياسي موضع الاختبار والدراسة، ويشكل مدخلا مهما لفهم سيرورة تمأسس السياسي في المجتمع.

إذا كان وجود نخبة أو نخب سياسية في المجتمع أمرا ضروريا وتاريخيا ومتفق عليه، فإن عملية صعودها تطرح قضية جوهرية وهي مسألة الشرعية. إن البحث في مسارات الشرعنة السياسية المحلية هو البحث في القيم والبنا الفكرية التي يوظفها المتنافسون من أجل تبرير أحقيتهم في الوصول إلى مناصب السلطة السياسية الفعلية.

إن البحث في موضوع الشرعنة السياسية يعني البحث في الطريقة التي من خلالها يتم تبرير الوصول إلى السلطة فهي عملية معقدة تستوجب توظيف عناصر (قيم، أفعال وبنا منطقية) غير متجانسة تفرض الضرورة تركيبها.

كما يعتبر محاولة للإجابة عن سؤال جوهري من الناحية السوسيولوجية وهو من له الحق في الحكم كيف يصل إليه. ومن هنا تأتي أهمية دراسة مسارات الشرعنة السياسية المرتبطة بالصعود السياسي للنخبة المحلية نظرا للتحولات العميقة والفجائية التي يشهدها المجتمع الجزائري وخاصة على مستوى الممارسة السياسية، فالانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية ومن الشرعية التاريخية إلى الشرعية السياسية والتخلي عن الاشتراكية وتبني الليبرالية على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي يشكل واقعا جديدا يتطلب فهما جديدا لممارسات جديدة.

ومن أهم القضايا التي سوف نعالجها من خلال هذه الدراسة هي البحث عن الأفعال والقيم التي يمكن أن تشكل اتفاق بين الفاعلين حول الطريقة أو الطرق التي من خلالها يتم تبرير الوصول إلى مناصب السلطة السياسية الفعلية. ومن المؤكد في هذا المجال هو عدم وجود شرعنة مطلقة، أي نابعة من قيم موضوعية مطلقة قادرة على أن تفرض نفسها على الأفراد بطريقة شاملة.

أولا: سوسيولوجية المنافسة السياسية المحلية

تعتبر المنافسة السياسية المحلية إحدى أبرز صور تمأسس السياسي في المجتمع اطلاقا ، حيث يجب النظر إلى الحقل السياسي المحلي، باعتباره العلاقات التي يقيمها النسق السياسي (المركز) مع الأنساق السياسية المحلية (المحيط) ابتداء من استقلالية الحقل السياسي المحلي عن المركز، إلى غاية الاندماج المحلي الكلي فيه مرورا بالأشكال الوسيطة أين تدخل الاعتبارات المحلية.

تتمثل المنافسة السياسية المحلية في الانتخابات التي تنظم بين مجموعة من المترشحين الذين يمثلون مجموع الأحزاب السياسية المشاركة عبر قوائم انتخابية، يتم إعداد هذه القوائم من طرف الأحزاب السياسية ويرتب المترشحين تنازليا بحسب الاستحقاق، على أساس عدد المقاعد المتنافس عليها، ويعني هذا أن المترشحين قبل الدخول في الحملة الانتخابية والتنافس على أصوات الجماهير، يجب عليهم أن يفوزوا بثقة الحزب للترشح والتنافس على الوضعية في القائمة الانتخابية، مما يحوّل رهانات المنافسة السياسية، من الرهانات الخارجية للمجتمع المحلي، إلى رهانات داخلية للحزب، وهذا يعني أن المنافسة السياسية المحلية هي شكل من أشكال المنافسة السياسية المركزية لا تخضع لرهانات مستقلة عن رهانات النسق السياسي. وعليه تصبح عملية المنافسة السياسية "استقطابا مزدوجا" من طرف الحزب ومن طرف المترشح، في إطار النسق السياسي.

فهي وسيطا بين الدولة بصفتها نسقا وحاويا للسياسي (***CONTENEUR POLITIQUE***) من جهة والمجتمع المدني باعتباره مصدر الشرعية في الأنظمة التي تتميز بالتنظيم المؤسساتي والديمقراطية من جهة أخرى، والتي تعتمد على الاقتراع العام باعتباره الطريقة المثلى للتداول على السلطة وأساسا للمشروعية والشرعية السياسيتين.

كما أن المنافسة السياسية المحلية تضع كل مكونات العملية السياسية: النسق السياسي (الدولة)، وأشكال التعبير وتنظيم المشاركة في السلطة داخل هذا النسق

(الأحزاب السياسية)، والطرق والوسائل التي تبرر من خلالها الأحقية بالفوز بالمناصب السياسية (الشرعية السياسية) في تفاعل مستمر.

إن تفاعل هذه المكونات اتخذ في المجتمع الجزائري عدة أشكال ومسارات تاريخية ابتداء من الفترة الاستعمارية ثم مرحلة الاستقلال، والتي نميز فيها بين تجربتين تمثل الأولى تجربة بناء الدولة الوطنية، وتمثل الثانية تجربة الانفتاح السياسي والاقتصادي.

لعل أبرز علاقة تميز بها المجتمع الجزائري في علاقته مع المستعمر الفرنسي هي علاقة "الرفض المتبادل" أي رفض المستعمر الفرنسي منح الحرية للمجتمع الجزائري في تنظيم شؤونه السياسية، بل أكثر من ذلك هدم كل البنا التقليدية للسلطة التي كانت موجودة وإحلال بنا جديدة، ولم يسمح بمشاركة الجزائريين في إنشائها وتسييرها، مما أدى إلى رفض الجزائريين لكل أشكال الحكم المفروضة من المستعمر وعدم الانضمام والاندماج في العملية السياسية[1].

اعتبرت هذه البنا السياسية وأهمها - الدولة- شيء خارجيا عن المجتمع لا تخدم مصالحه، وأنها أنشئت من أجل خدمة مصالحه المستعمر. ونتج عن هذا الوضع تبلور حقيقة سوسيو- تاريخية وهي خارجية الدولة عن المجتمع (*L'EXTERIORITE DE L'ETAT PAR RAPPORT A LA SOCIETE*). رغم محاولة المستعمر الفرنسي في آخر فترات وجودها إتباع خطط وسياسات لإدماج الأهالي في بنا السلطة السياسية.

ولقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال ككل الدول العربية[2] ودول العالم الثالث، جهازا إداريا ونظاما سياسيا اسمه الدولة، وكان لزاما على الجزائريين أن يتعاملوا مع هذا الجهاز بشكل آخر ليس مبنيا على الرفض والقطيعة وإنما مبني على ذتونة "الدولة" (*L'INTERIORISATIONDE L'ETAT PAR LA SOCIETE*) وفي الوقت نفسه تعميق القطيعة مع الاستعمار. تعتبر تجربة الجزائر في هذا المجال واضحة في الاستمرارية في حرب التحرير، حيث شيد النظام السياسي حول سلطة مستقرة ومركزية، تعتمد على الشرعية التاريخية ، بعيدا عن الضغوطات السياسية للمجتمع المدني المتهم في الخطاب الشعبوي بأنه يمس بالوحدة الوطنية، وبالتالي فإن النظام السياسي الجزائري لا يستطيع

---

(1)بالرغم من وجود بعض التيارات في الحركة الوطنية التي كانت تنادي بالاندماج كما سوف يتم توضيحه لاحقا.

(2)برهان غليون. **الدولة العربية الحديثة وأسباب غياب التكون التاريخي للأمة**. في مجلة العلوم الاجتماعية. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 26. العدد 02. صيف 1998. ص 133.

أن يتحمل وجود سلطات مستقلة والدولة لم تبنى من اجل التحكيم في النزاعات السياسية ولكن من اجل تأجيلها.

لقد ساهم كل ذلك في نشأة نوع من الكوربراتية السياسية في شكل الدولة - الحديثة المؤسسة على الشرعية الثورية والحزب الأمة، بالاعتماد على وسائل التعبئة الجماهيرية التي أدت إلى إنتاج "الشعبوية" كأداة لشرعية الصعود السياسي على المستويين المحلي والوطني والذي يعبر عنه في المجالس المحلية المنتخبة بشعار "من الشعب وإلى الشعب".

ولقد تم كل ذلك في جو يرفض فيه النظام السياسي كل أشكال التنافس السياسي المبني على التعددية بل بالعكس حيث أن القوى المتنافسة ليست لها إيديولوجية خاصة التي تميزها عن المتنافسين الآخرين فهي تجد أيديولوجية سياسية جاهزة موروثة ومفروضة على كل المتنافسين، وبمجرد رفضها يتم إقصاؤها من المنافسة.

لقد بقيت بصمات الشروط التاريخية لنشأة النظام السياسي الجزائري المتجذرة في حرب التحرير الوطني قائمة إلى غاية سنة 1989 والمتمثلة في خضوع أو تبعية المصالح المتناقضة للمجتمع - لمتطلبات بناء الأمة، وتثمين الشرعية التاريخية على حساب الشرعية الديمقراطية.

وباعتباره مفجر ومنظم ثورة التحرير، فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان ينظر إلى نفسه - الموزع الشرعي الوحيد للسلطة السياسية في مرحلة البناء الوطني[1]. وعلى الرغم من الطبيعة التسلطية للنظام السياسي الجزائري استطاع هذا الأخير ولمدة طويلة نسبيا أن يحافظ على إجماع وطني بفضل سياسة اجتماعية مبنية على توزيع الريع النفطي. إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر في أواخر الثمانيات أدت إلى وقوع أكبر شرخ أو بالأحرى انكسار للإجماع الوطني منذ الاستقلال الناتج عن أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث كشفت هذه الأحداث النظام السياسي الذي تأسس سنة 1962، وأدت إلى انكسار للشرعية التاريخية غير القادرة على الاستجابة إلى تطلعات الشباب، وبات النظام السياسي عاجزا عن استيعاب قطاعات ونخب جديدة تطلب المشاركة في السلطة، مما اضطره إلى التحول من طبيعة أحادية مبنية على

(1) BEN SAADA (M.T). **Le régime politique algérien**. Ed ENAL Alger, 1992. p 10.

الاشتراكية، إلى نظام سياسي ذي طبيعة تعددية مبني على الليبرالية واقتصاد السوق ،على الأقل على مستوى الخطاب والمؤسسات الرسمية .

لقد عمد النظام السياسي بعد تلقيه لهذه الهزة القوية في أحداث أكتوبر 1988 إلى الانفتاح الديمقراطي من أجل إنقاذ نفسه عبر تهيئة نفسه للانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.

و على الرغم من أن المسار الديمقراطي أو الدمقرطة السياسية كانت حقيقية بالنظر إلى عدد الأحزاب التي يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات وحرية الصحافة إلا أنها عرفت إخفاقات وعراقيل ذات طبيعة سياسية وإيديولوجية أدت إلى مواجهة عنيفة بين الجيش باعتباره هيكل للدولة - الحزب والجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة التي عرضت نفسها كبديل للنظام السياسي بصفة راديكالية [1].

وإن أهم ما تميزت به مرحلة التعددية السياسية،هو محاولات فعلية وجدية لإنتاج نخب سياسية خارج آلة السلطة ودواليبها، بالاعتماد على الديمقراطية وآلية الانتخاب الحر وتجسد ذلك في مشاركة الأحزاب السياسية في أول انتخابات سياسية محلية تعددية سنة 1990 حيث شكلت نتيجة الانتخابات صدمة للنظام السياسي، لقد أفرزت هذه الانتخابات بروز وصعود نخب سياسية جديدة أنتجت خارج السلطة المركزية، وفقد النظام السياسي توازنه الذي كان مبنيا على التوازن في توزيع المناصب السياسية والقيادية ويتحكم في إنتاج النخب السياسية وحركتها.

تشكلت هذه النخب الجديدة من خلال عدة مسارات وقنوات أبرزها:

الحركة الاجتماعية الشعبية التي تفجرت في أحداث 05 أكتوبر 1988 والتي شكلت قاعدة خلفية لنخب جديدة فرض عليها تبني خطاب راديكالي مبني على الرفض في التعبير عن مطالبها واحتجاجها ومثل تشبثها بالديني والمقدس حلا مزدوجا، فهو من جهة يخفف معاناة قطاعات كبيرة باعتبار أن الدين هو مصدر لحل المشاكل اليومية، ومن جهة أخرى يشفي غليل نفس هذه القطاعات الاجتماعية التي ترفض كل أشكال السلطة القائمة وتبحث عن بديل لها، خارج النظام السياسي.

وأما القناة الثانية التي تشكلت من خلالها هذه النخب الجديدة فتتمثل في الجامعة حيث عرفت نشأة مختلف التنظيمات السرية(الفكرية والسياسية) التي

([1]) ADDI (L). **L'Algérie et la démocratie**. Edition la Découverte, Paris, 1995.p08

كانت تنشط في الجامعة، والتي اتخذت من الجامعيين قاعدتها الأساسية في التوظيف السياسي. وكشفت هذه التنظيمات عن هويتها بعد تبني قانون الجمعيات السياسية والسماح بالعمل السياسي.

وكانت هذه النخب التي أنتجت خارج آلة السلطة و الجيش تهدد بشكل أو بآخر السلطة والنظام القائم وتطرح شعار إعادة تشكيل الدولة.

ولقد تعامل النظام السياسي الجزائري مع هذا الواقع السياسي المشحون بنوعين من التعامل، أي أن النظام السياسي كانت لديه إستراتيجية في التعامل والتعاطي مع هذه المدخلات (*INPUT*) بحسب تعبير "دافيد استون" (*DAVID EASTON*) وتمثلت هذه الإستراتيجية فيما يلي:

إشراك بعض النخب السياسية التي كان لها استعداد وقابلية للتعامل مع النظام بطبيعته الموجودة. وهي النخب (الأحزاب) التي اعتمدت على محاولة افتكاك المناصب السياسية والمشاركة في السلطة دون طرح فكرة البدائل للنظام السياسي القائم.

وبالاعتماد على مشاركة هذه النخب في الحكم كان هناك رفض تام وصلب لأي تنازل عن الحكم للأحزاب الأخرى بكل الأشكال السياسية والعسكرية.

أفرزت هذه المدخلات على المشهد السياسي معطيات جديدة "مخرجات" يمكن تلخيصها في عنصرين:

1- محافظة النظام السياسي على سلطته وترسيخها عن طريق تنظيم الانتخابات الرئاسية سنة 1995، ثم تعديل الدستور سنة 1996 وبعدها الانتخابات التشريعية لسنة 1997 والانتخابات الرئاسية لسنة 1999 عن طريق تدعيم النظام السياسي بكل أشكال الدعم والتفافه حول مرشح واحد.و توالت بعد ذلك عملية ترسيخ النظام السياسي في حلته الجديدة من خلال الانتخابات المحلية والتشريعية سنة 2002 وأخيرا الانتخابات الرئاسية سنة 2004.

2- شبه التنازل عن السلطة المحلية (المجالس المنتخبة) لمختلف النخب السياسية الممثلة في الأحزاب السياسية لضمان ولائها.

إن العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (بروز السياسي) تتوقف على نوع الانتقاء السياسي المحلي، فانطلاقا من القاعدة تتكون جماعة سياسة تدرجيا

تشمل محترفين في السياسة (الفئة المسيرة) والتي سوف تحاول البقاء في السلطة وإعادة إنتاج نفسها كطبقة، لأن السياسة تصبح منبع وجوهر امتيازهم ومكانتهم.

بطبيعة الحال ومن المسلم به أنه لا الفاعلين ولا الأنساق التي يشكلونها هم مستقلون عن المجتمع الذي بدوره مطبوع بثقافة سياسية معينة التي يستمد من خلالها قيم الشرعية (***Les Valeurs De Légitimations***).

إن مسألة درجة استقلالية النسق السياسي ومكوناته عن المجتمع بصفة عامة هي مسألة جد معقدة فمن ناحية نجد أن جذور كل نسق سياسي موجودة بشكل عميق في المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن قوى النسق السياسي لا تكون في حالة تنافس إلا إذا كانت بصدد إعادة إنتاج أيديولوجية المجتمع التي من خلالها، يتم الفوز والإقصاء[1].

كما أن كل مرحلة أو فترة تاريخية تتميز بمبادئ أو منظومة خاصة للشرعية السياسية التي تجدها موجودة أو بصدد التشكل ويستعملها الأفراد لتبرير الصراع والتنافس على السلطة.و بالتالي فإن البروز أو الصعود السياسي يرافقه مسار للشرعنة ،هذا الأخير يعكس طريقة نموذجية لممارسة السياسة.

ثانيا: الصعود السياسي المحلي ومسارات الشرعنة المرافقة له

انطلاقا من أن الوصول إلى المناصب السياسية تأتي من خلال الانتخابات التي تعتبر الشرعية الأكثر نموذجية لممارسة السلطة[2] فإن المنافسة السياسية تأخذ شكل صراع تنافسي بين مختلف الأحزاب السياسية حول أصوات المنتخبين وانطلاقا من أن الأحزاب السياسية هي مؤسسات جماعية فإن اكتساب حق المنافسة على أصوات الناخبين يسبقه اكتساب حق المنافسة باسم الحزب أي التنافس على أصوات أعضاء المجموعة التي يتشكل منها الحزب وهي ما اصطلحنا عليه بالمنافسة الداخلية.[3]

ينتج عن هذا التحليل أن الانتخابات السياسية (المنافسة على مناصب السلطة السياسية) ليس كما هي محددة بالنصوص القانونية بل كما يتم فعليا تحسم بين فاعلين أساسيين اثنين وهما:

أ- المسؤولون السياسيون في الحزب أشخاص أو هيئات.

ب- المترشحون.

([1])ADDI (L). **L'impasse du populisme**. Edition ENAL, Alger, 1990. P86.

([2]) WEBER (M). **Le savant et le politique**. Edition ENAL, Alger, 1991. P59

([3]) ADDI (L). **L'Algérie et la démocratie**. Opcit. P05

1) الصعود السياسي (المنافسة الداخلية)

إن حسم حظوظ الوصول إلى مناصب السلطة السياسية يتم من خلال المنافسة السياسية الداخلية ويتم ذلك في المناسبات السياسية المختلفة من المؤتمرات والنشاطات الحزبية حيث تتم عملية استقطاب مزدوج يتمثل الأول في استقطاب مترشحين يتم تعيينهم لمواجهة ومجابهة مترشحين الأحزاب الآخرين في الانتخابات وهنا نحن أمام نموذج وطريقة خاصة للصعود السياسي المبني على "المراودة السياسي" ومن جهة أخرى يقوم أفراد باستقطاب الحزب من خلال تسويق مهاراتهم ومكتسباتهم السياسية من أجل إقناعه بصلاحية وأهلية الترشح باسمه لمواجهة الاستحقاقات السياسية. وهنا نحن أمام نموذج وطريقة أخرى للصعود السياسي المبني على "الإرادية السياسية" وهذا يعني أن فئة الناخبين (المواطنون) ليس لها دور حاسم في عملية الانتقاء والصعود السياسي وحتى دورها السلبي بحسب تعبير " **ماكس فير**" المتمثل في التصويت بمناسبة الاقتراع **العام ليس هو الأساس لأن التصويت يحسم من خلال مؤسسات الحزب ووسائل** التعبئة حيث أن كل حزب لديه مجموعة من الأجهزة التابعة له التي تعمل على إيصال المترشحين إلى السلطة.

وسوف نشير إلى ثلاثة مقاطع من إجابة المبحوثين يمثلون أحزاب مختلفة حول المنافسة الداخلية باعتبارها المرحلة الأساسية في سيرورة السعي. وراء الحصول على السلطة، كم توضح لنا أن هناك ثلاث عوامل أساسية تحسم المنافسة السياسية الداخلية وهي أولا: شبكة العلاقات الاجتماعية، التي يبنيها ويوظفها كل منافس والعامل الثاني هو: الدعم السياسي أما العامل الثالث فيتمثل في التجارب الشخصية.

وسوف نعرض المقاطع التي توضح كل عامل على حدى.

دور شبكة العلاقات الاجتماعية في حسم المنافسة الداخلية

إن علاقة الفرد بالعالم الاجتماعي الذي ينتمي إليه ويعيش فيه يلعب دورا أساسيا في حسم نتائج اللعبة السياسية الداخلية فهي تترجم الانتقال من الفعل الفردي أو العمل الفردي إلى الفعل الجماعي ويتم هذا الانتقال من خلال تحريك واستثمار المترشح لجميع علاقاته التي اكتسبها خارج المؤسسة الحزبية والعلاقات

التي نشأت بفعل انتمائه للمؤسسة الحزبية " إنه من خلال وداخل هذه الشبكات العلائقية تظهر النفسية العاطفية للأفراد"[1].

إن الفرد المتطلع للسلطة يجب أن يظهر أنه يحضى بالقبول من طرف جماعات مختلفة داخل المؤسسة الحزبية وخارجها وهذا يتطلب منه أن يتميز بشخصية خاصة يجب أن يكون مخدام ومطيع كما يجب أن يفضل ويعطي أولوية لمصالح شبكة الدعم وعدم الالتزام بالمبادئ والقيم إلا من الناحية الشكلية.

سمحت لنا مختلف قراءات وتحليل خطابات المبحوثين باستنتاج أساسي وهو انه ليس هناك نموذج واحد لشبكة العلاقات. إن عناصر الايجابات تشير إلى أن شبكة العلاقات هي مظاهر لنظام من العلاقات الإستراتيجية نوعا ما خفية وغير رسمية للتبادل الآني بين المترشح قبل وبعد ترشحه مع أفراد لديهم سلطة ومكانة سياسية وإدارية وعسكرية. وهو أي نظام العلاقات ذو طبيعة تراكمية يعني قابل للتوسع والتمدد والتبديل. وهو يشكل تعويض للأفراد الذين لا يملكون بعض المتطلبات الأساسية التي يمكن أن تحسم مسألة الترشح مثل المستوى التعليمي والتجذر الاجتماعي والجغرافي والكفاءة كما يشكل من ناحية أخرى إضافة للذين يتمتعون بقاعدة تأهيل.

وبهذا تلعب شبكة العلاقات دور الرابط أو الوسيط بين المجتمع المدني والعالم السياسي والإداري ويربط بطريقة عمودية وأفقية مختلف مستويات وأجهزة السلطة.

لقد سمحت لنا قراءتنا النظرية م مقارنتها مع خطابات المبحوثين من إمكانية لاستنتاج نوعين منأساسين من لشبكة العلاقات التي يبنيها ويستثمرها ويوظفها المترشحمن أجل حسم مسألة الترشح.

النوع الأول وهو شبكة العلاقات ذات الطابع العائلي أي شبكة مبنية أساسا على قرابة الدم والنسب.

وهذه المقاطع توضح هذا النوع من شبكة العلاقات.

"قبل أن تكون مترشح أو عضو في المجالس المنتخبة، فأنت إنسان تنتمي أولا إلى أسرة وعائلة وتنتمي إلى حي أو قرية، فلما تريد القيام بأي مشروع كان سوف تطلب من هؤلاء مساعدتك وفي بعض الأحيان لا تطلب منهم بل يقومون بمساعدتك

([1])MEDHAR (S). **L'échec des systèmes politiques en Algérie**. ed chihab, Alger, 1999. p 61.

تلقائيا، بناء على العلاقة التي تربطك بهم هذا بالنسبة لأي مشروع، فما بالك بالعمل السياسي".

"لا يمكن أن ينجح الإنسان في العمل الجماعي إذا لم تكن لديه تزكية من طرف مجموعة معينة والبداية تكون كما سبق وأن قلنا من الأقرباء والعائلة والأصدقاء. فكل واحد من هؤلاء بعد أن تقتنع أصدقائك سوف يعمل على تزكيتك كل من يتصور أن له علاقة أو يمكن أن يساعدك في إنجاز أهدافك وتحقيق طموحك وتدخل هذه العملية في إطار التعاون على البر والتقوى".

تشير مختلف المقاطع إلى مسألتين جوهريتين وهي أهمية العائلة بالمفهوم الخلدوني (النسب) في حياة الأفراد بالاعتبار ها تنظيم وقاعدة استناد لأي مشروع سياسي فهي بمثابة الضمان والمؤهل الأول هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز هذه المقاطع أهمية العلاقات الأولية التي ينشأها الفرد من خلال مختلف أدواره ووظائفه الاجتماعية وخاصة تلك المرتبطة بالتنشأة الاجتماعية (جماعة الرفاق).

النوع الثاني وهو شبكة العلاقات ذات الطابع الاجتماعي. أي التي تتعدى الانتماء العائلي المبني على قرابة الدم والنسب إلى مختلف الانتماءات الأخرى، المهنية والنقابية والسياسية . وهذا النوع من العلاقات هو الأكثر تعقيدا ويتميز بميزاتين وهما:

- ارتباطه بمصالح ظرفية.
- مبني على تحالفات ظرفية.

و هذه مجموعة من المقاطع توضح هذا النوع من العلاقات

"مهنة التعليم تكسبك نوع من الاحترام والدخول في العلاقات مع الزملاء وتقاسم الاهتمام والمشاكل المرتبطة بالمهنة، وخاصة إذا كان معروف عنك الدفاع عن مصالح الأساتذة وتطالب بإصلاح التسيير سواء من خلال العمل النقابي أو في لجان العمل البيداغوجي على مستوى المديرية وهذا يسمح لك من تشكيل دعم ومساندة".

"أنت تعرف أن أي إنسان من خلال ممارسته لمهنته يدخل في علاقات ويبحث عن تحقيق مصالح وتربطه بمجموعة من الزملاء الذين يتبادلون نفس المصالح ونفس الأفكار والمشاكل وهذه العلاقات تتقوى وتأخذ شكل منظم من خلال العمل والتحرك الجماعي في إطار نقابات أو جمعيات أو نوادي أو لجان الحي وبعدها يحاول الإنسان أن

يربط هذه التنظيمات بالحزب الذي ينتمي إليه، وبالتالي سوف تتشكل أرضية قوية للوصول إلى السلطة، حين يقرر التصدي للانتخابات".

«On peut dire qu'un politicien doit utiliser toutes ces relations qui peuvent lui servir pour se situer dans la compétition politique ».

شبكة الدعم السياسي:

يعتبر الدعم السياسي أحد العوامل إن لم نقل أهم عامل في حسم المنافسة السياسية الداخلية فهو بمثابة (*LE PARAINAGE*) من طرف عناصر أو مجموعات فاعلة داخل الحزب.

تربط خطابات المبحوثين النجاح في الترشيح ضمن قائمة الحزب وفي المراتب الأولى بناء شبكة الدعم السياسي. سبق وأن أشرنا في الفصل الرابع الجانب النظري أن النظام الانتخاب الجزائري المتمثل في الاقتراع النسبي المباشر على أساس القائمة المغلقة يفترض ترتيب المترشحين حسب عدد المقاعد المتنافس عليها في المجلس ترتيبا تنازليا حسب الاستحقاق بمعنى أن المترشح الموضوع في أول القائمة هو الذي ينجح في الانتخابات في حال حصول قائمة الحزب على عدد أصوات تأهلها إلى اكتساب منصب واحد ثم الثاني في حال حصول على مقعدين ولا يجوز تغيير الترتيب وبمعنى أدق أن يفوز المترشح في الموضوع في الترتيب رقم 05 وبدلا عن المترشح الموضوع في الترتيب رقم 03 في حين أن الحزب لم يحصل إلا عل عدد الأصوات تأهله لاكتساب ثلاث مترشحين وهذا ما يجعل من المنافسة الداخلية المرحلة الحاسمة ويعطيها طابع خاص وهي أيضا منافسة مزدوجة ، منافسة للحصول على تزكية الحزب وأعضائه وهيئاته للترشح باسم الحزب، ثم التنافس على المراتب الأولى التي يكون لأصحابها الحظ الوافر على الفوز نظرا لنظام الاقتراع المعمول به.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف أي ضمان الترشح وفي المراتب الأولى في القائمة يستعمل كل مترشح منافس شبكة دعم سياسي للوصول إلى تحقيق هدفه والفوز بالمراتب الأولى في قائمة الحزب. اتضح لنا من خلال مقارنة وتحليل خطابات المبحوثين حول هذه المرحلة أن هناك نوعين من شبكات الدعم السياسي التي يلجأ لها كل مترشح حسب ضرورة وظروف حزبه وهيئته وهما:

- شبكة دعم سياسي محلي

- شبكة دعم سياسي وطني

و لا يعني أبدا أن وجود الأولى يلغي الثانية بل على العكس هناك حالات أين يستعمل المترشحين الاثنين معا.

إن عملية الترشح والانتقاء الداخلي تمر بعدة قنوات قبل المصادقة عليها من طرف القيادة المركزية، هذه القنوات هي الهياكل والبنى التنظيمية المحلية لكل حزب حيث يتم الترشح داخل الحزب، ثم يتم اختيار من طرف أعضاء وهيئات الحزب على المستوى المحلي ثم ترفع القائمة إلى القيادة المركزية للمصادقة عليها .والمقاطع الآتية توضح هده المسألة:

"صحيح أن في البداية يظهر الأمر بالنسبة لأي إنسان لديه رغبة في الترشح أن يحظى بتزكية وقبول إطارات الحزب للترشح باسم الحزب، ولكن المسألة ليست بهذه البساطة فإنه بحسب النظام الانتخابي المعمول به في الجزائر فإن المسألة الأكثر أهمية هي التموقع في القائمة الانتخابية، وهنا يمكن أن نتحدث على التنافس ما بين الإخوان حيث أن حظوظ الفوز والدخول إلى المجالس مرتبط بالمراتب الأولى في القائمة وأهمها الانتخابات المحلية للمراتب الخمسة الأولى".

"إن مسألة الانتخابات معقدة، فلا يكفي أن تكون ضمن القائمة وإنما أين أنت موجود في هذه القائمة. فالفوز بالمقاعد في المجلس مرتبط بالترتيب في القائمة كما ينص عليه قانون الانتخاب المتبنى في الجزائر المتمثل في الاقتراع الشعبي".

" Pour assurer l'accès à l'APW et gagner les élections il faut lutter au sein du parti pendant. L'élaboration de la liste des candidats pour décrocher les premières positions et les trois premières surtout ».

2- 1 دور شبكة الدعم السياسي المحلية في حسم الترشح

يظهر دور هذه الشبكة في حسم عملية الانتقاء الداخلي والفوز بالترشح ضمن القائمة وفي المراتب الأولى في الأحزاب التي تتميز بنوع التنظيم الهرمي، الذي يعتمد على هيكلة معينة تتمثل في إنشاء بالإضافة إلى البنى التسييرية المركزية المكتب السياسي والمجلس السياسي الوطنية وجود هيئات محلية تتمثل في المكاتب الولائية والبلدية واللجان الفرعية وغير ذلك من التنظيمات المحلية التي تصل إلى حد الخلية الحزبية.

تجسد هذه الهيكلة بصفة عامة شعارا عاما يتبناه كل الأحزاب السياسية وهي اللامركزية بمعنى فتح المجال للمشاركة الشعبية من خلال الهياكل القاعدية للحزب وصولا إلى قمة الهرم وبهذا الشكل يطمح مسؤولي الحزب إلى ضمان أكبر قدر ممكن من الولاء وضمان نوع من الدعم الجماهيري للحزب ومترشحيه.

تظهر أهمية ودور هذه الشبكة عند المترشحين الذين لديهم رصيد نضالي في الحزب وداخل الهيئات المحلية وفي إطار عملية التعبئة الجماهيرية حيث تتشكل من خلال ذلك نواة صلبة لشبكة دعم سياسي محلية يصعب تجاوزها في عملية الترشح واختيار المترشحين:

- ".. كما سبق وأن أشرت أنني متواجدة في الساحة من خلال العمل الخيري والتربوي والنشاط النسوي وأنا في الحركة منذ تأسيس أنا ومجموعة من القيادات والآخوات بالتالي لديا تواجد محلي كبير في كل مناطق الولاية بالتالي لما طرحت قضية الترشح وكان من الضروري التصدي للعمل السياسي المباشر كانت العملية تعتمد بالأساس على هذه الروابط والعلاقات الممتدة في الحركة عبر المكاتب البلدية للجمعية والهيئة التنفيذية على مستوى الولاية ولم أكن في حاجة إلى التدخل القيادات العليا رغم أنني كنت على علاقة مباشرة مع رئيس الحركة الشيخ نحناح إلا أنني لا أستعمل هذه العلاقات لعدة أسباب أهمها لأني كنت أريد أن أقيس حجمي في الحركة على المستوى المحلي بعد كل هذا العمل والتواجد في الساحة المحلية".

2 دور شبكة الدعم السياسي الوطنية في حسم الترشح:

بالرغم من حرص جميع المترشحين على إبراز صورة الديمقراطية في العمل الحزبي، وأن الترشح والانتقاء يمر أو يجري في إطار عملية ديمقراطية تتسم بالشفافية والحرية من خلال مرور عملية الانتقاء والمنافسة الداخلية بالأطر التنظيمية الحزبية، إلا أن هناك تصريح بأن ليس بالضرورة أن يكون كل المرشحون مدعمون بشبكة دعم محلية وإنما هناك شبكة أخرى ذات بعد وطني تصل إلى غاية تدخل رئيس الحزب باعتباره صاحب القرار الأخير في الترشيحات، كما تشمل أيضا العلاقات مع المنتخبين الوطنيين النواب الوطنيون والأعضاء في المجلس السياسي الوطني إلى غير ذلك من الهيئات الوطنية التي لها ثقل ووزن والكلمة الأخيرة في حسم مسألة الترشيحات والمنافسة الداخلية. وهذه المقاطع تبرز لنا حقيقة هذه الصورة .

".. كانت هناك منافسة داخل الحزب مع مترشحين آخرين ومع أطراف داخل الحزب وكانوا أغلبهم شباب ولكن حسمت مسألة ترشحي والموقع في القائمة بعد تدخل رئيس الحركة بصفة مباشرة أعني الشيخ جاب الله هو الذي حسم مسألة الترشحات وبخاصة ترشحي لأني كانت لدي علاقة مباشرة معه".

".. في الحق ما سبتش صعوبات بزاف في الترشح مام كيكنا أن وجدو في القوائم كانوا كاينين منافسين ولكن التاريخ أتاعي في الحزب خلا المسألة سهلا أنايا يعرفوني في العاصمة كرئيسة الحزب وقيادة أخرى أنا من مؤسسي الحزب في البليدة بالتالي حتى المنخرطين كيشافو قيادات الحزب الوطنية مساندين كان أبلجي عليهم يمشيو معايا".

3- **الملكة الاجتماعية**

بالإضافة إلى دور كل من شبكة العلاقات الاجتماعية وكذا شبكة الدعم السياسي في حسم التنافس بين المترشحين في إطار عملية التنافس الداخلي من أجل الفوز بأحقية الترشح باسم الحزب هناك عامل ثالث ومهم جدا والمتمثل في الملكة الاجتماعية للمتنافسين" فقد سبق وأن أشرنا إلى أن حضوض الفوز في المنافسة الداخلية تخضع لعملية استقطاب مزدوج من طرف الحزب ومن طرف المترشح في نفس الوقت.

إن عملية استقطاب المترشح للحزب تنبني أساسا على إبراز جوانب خاصة به يسوقها للحزب من أجل إثبات جدارته وأهليته للتنافس وتتمثل هذه الجوانب الخاصة في "الملكة الاجتماعية" (*L'HABITUS SOCIAL*) التي يتميز بها المترشح ويميز بها بين كل المترشحين أو المنافسين.

يحتل مفهوم "الملكة الاجتماعية" مكانة كبيرة في الدراسات السوسيولوجية وخاصة تلك التي تعتمد على الآلة المفاهيمية لعالم الاجتماع الفرنسي "**بيار بوردو**" (*PIERRE BOUDIEU*).

تنبنى الفكرة الأساسية على أن العنصر الاجتماعي (*L'AGENT SOCIAL*) لا يخضع بشكل كلي إلى حتمية اجتماعية وليس لديه فكرة ذاتية للفعل في الواقع الذي يعيش فيه ويواجهه. يعرف "**بيار بوردو**" "الملكة الاجتماعية" بأنها "نظام من الاستعدادات المكتسبة من التعلم الضمني أو الصريح والتي تشتغل كنظام من المخططات الإدراكية والجسمانية.

يتضح من التعريف أن هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها مفهوم الملكة الاجتماعية ولا يمكن إدراك البعد والقيمة العلمية والبحثية لهذا المفهوم من دون إدراك لهذه الخصائص وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- الخاصية الأولى "الملكة الاجتماعية" كمفهوم سوسيولوجي هو أنها مجموعة من الاستعدادات أي مجموعة من الميولات والأحاسيس ونمط من التفكير المستبطنة والمزدوجة بطريقة أكثر ما تكون غير واعية من طرف كل فرد انطلاقا من الشروط الموضوعية الموجود فيها.

ثاني هذه الخصائص هو أن هذه الاستعدادات هي مستديمة وهذا يعني أنها متجذرة في كل شخص من هنا فهي تسعى لمقاومة أي تغيير وهذا يتشكل نوع من الاستمرارية في حياة أي فرد.

الخاصية الثالثة للملكة الاجتماعية هي إمكانية تغيير موضعها لأن هذه الاستعدادات المكتسبة من خلال بعض التجارب العائلية لديها آثار على مجالات للتجارب الأخرى مهنية مثلا تتمثل هذه الخاصية العنصر الأولي لوحدة الإنسان.

أما الخاصية الأخيرة وهي أساسية وهي أن الملكات الاجتماعية الفردية هي منفردة.

من خلال تحليل ومقارنة خطابات المبحوثين بالإطار النظري يمكن أن نقول أن هناك من يوظف ويركز على الملكة الاجتماعية الأولية وهناك من يوظف ويركز أثناء منافسته على الملكة الاجتماعية الاحترافية دون أن يعني ذلك عدم توظيف البعض للاثنين معا.

ثانيا: مسارات الشرعنة السياسية

إن كل صعود سياسي يرافقه مسار للشرعنة

لقد سبق وأن أشرنا إلى أنه هناك طريقتين نموذجيتين للصعود السياسي أي الوصول إلى مناصب السلطة السياسية، يعبر كل مسار عن ثقافة سياسية خاصة،ويعكس طريقة نموذجية لممارسة السياسة،و المتمثلتين فيما يأتي:

1- الإرادية السياسية (*LE VOLONTARISME POLITIQUE*) والذي يعني لغة طلب الشيء. واصطلاحا فهو مذهب يرد كل وجود إلى الإيرادات الإنسانية ويرى أن لها التأثير الأول والحاسم في تحديد مجرى التغير الاجتماعي[1].

(1) يوسف محمد رضا. **الكامل الكبير قاموس اللغة الفرنسية**. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1999. ص1402.

ونقصد في بحثنا بالإرادية السياسية طريقة للصعود السياسي تعتمد على الرغبة والاستعداد والاندفاع الشخصي لفرد ما وتحمسه للعمل السياسي وترجمة ذلك إلى هدف وتكريس وقته ووسائله من أجل تحقيق ذلك الهدف.

2- المراودة السياسية (*SOLICITARISME POLITIQUE*) ونقصد بها طريقة للصعود السياسي تعتمد على الطلب الاجتماعي لفرد ما لممارسة السياسة بناءا على يمتلكه من خصائص شخصية واجتماعية تجعله مؤهلا في نظر الآخرين لحسم المنافسة السياسية.

بالنسبة للطريقة الأولى وهي ممارسة السياسة بإرادة فردية فإن الشرعنة السياسية تعتمد على الحركية السياسية التي تتحول إلى رأسمال سياسي.

وأما فيما يخص الطريقة الثانية وهي الوصول إلى السلطة بناء على "الطلب" فإن الشرعنة السياسية تتأسس على الاحترام الاجتماعي (*la respectabilité sociale*) التي تتأسس على الوجاهة والمكانة الاجتماعية والتي تتحول إلى رأسمال سياسي.

أ- الشرعنة على أساس الإرادية السياسية

انطلاقا من أن النشاط السياسي هو مجموع الجهود التي نبذلها من أجل المشاركة في السلطة أو التأثير في توزيع هذه السلطة فإن كل حزب سياسي يتميز من الداخل عن طريق درجة نشاط أعضائه وطبيعة هذه السلطة فإن كل حزب سياسي يتميز من الداحخل عم طريق هذا النشاط والمقصود بالنشاط بصفة عامة المشاركة الشخصية لعضو في الحزب في انجاز أهدافه من خلال المشاركة في النشاطات الجماعية التي توصل إلى تحقيق تلك الأهداف يعتمد هذا النموذج للصعود السياسي أساسا على الحركة والنشاط المستمر في كل ما لديه علاقة بالشأن العام سواء تعلق الأمر بالنشاط الحزبي أو الحركة الجمعوية أو العمل النقابي ومن خلال الخطابات المنتخبة من طرف المبحوثين ومقاطعتها مع الإطار النظري يمكن أن نقول أن هناك معيارين أساسيين لتحديد هذا النموذج من الصعود السياسي وهما:

أولا: معيار الدوافع

وتتمثل في العناصر الآتية:

- ارتباط العضو بتنظيمه الحزبي وإيديولوجيته
- إرادة في تحقيق البرنامج المرتبط لهذه الأيديولوجية.

المعيار الثاني:

ويتمثل في العناصر الآتية:

- حجم المهام التي يقوم بها الفرد في تنظيمه الحزبي.
- المشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى الهيئات الحزبية.
- الحجم الزمني المخصص للعمل الحزبي.

وبعد تحليل لمجمل خطابات المبحوثين استطعنا أن نستخلص العناصر الأساسية لفهم أسس ومرتكزات الصعود السياسي المبني أساسا على الغرادية السياسية ويمكن تجميع هذه العناصر في عنوانين أساسيين وهما:

- النضال السياسي.
- النشاط الاجتماعي

وتشكل هذه المرتكزات تعويض للعوائق المرتبطة بدونية المكانة الاجتماعية للمتطلع إلى السلطة وبالأخص تعويض على العاتق المرتبط بعدم التجذر الاجتماعي للمتطلع إلى السلطة.

1- **النضال السياسي**

"لا يكفي أن تكون لديك الرغبة في السياسة ولكن يجب أن تتحول هذه الرغبة إلى هدف وإلى طموح يجب أن تعمل على تحقيقه.

إن النشاط النضالي يختلف من حيث الحجم ونوعية هذا النضال، فكر هذا .... إلى درجة يفقد فيها الإنسان شهية الأكل والشرب وفي حالات أخرى نجد أن المناضل يتصرف بشكل سطحي ويعتمد على حركات محسوسة ونوعية والمناضل هو ذلك الشخص الذي يعطي للسياسة الجزء الأكبر من حياته وأوقاته ويكون النضال على حساب رفاهيته وكل ما يمكنان يشغله من وقت عمله بالنسبة للمناضل فإن السياسة هي مهنته الثانية ولكن هي بمثابة اهتمامه الأول".

تابع للمقطع الأول: وفي الحقيقة لكي أشرح لكم أكثر يجب أن أقول لكم أن وجودي في المجلس ليس ناتج من فراغ أو أنه صدفة ولكن كان نتيجة عمل متواصل ونضال دؤوب في الجبهة وخارجها وفي مختلف الهيئات فلقد سبق وقلت لكم في البداية أنني عضو ناشط في الجبهة وأن مسألة الترشح والتواجد في السلطة جاء نتيجة نضال البداية كانت مرتبطة بامتهان وظيفة الأستاذ وفي نفس الفترة مارست مهنة المراسل

الصحفي وكان لها الأثر في الوعي في القضايا السياسية التي تحتاج إلى الاهتمام والمتابعة ومن خلال هاذين التجربتين دخلت في ميدان العمل النقابي وأصبحت بعد فترة الأمين الولائي لنقابة قطاع التربية تحت لواء الإتحاد العام للعمال الجزائريين وتزامن ذلك مع نشاطي في الحزب حيث كان من الضروري العمل والنضال من أجل إعادة تحسين صورة الحزب عند الجمهور حيث أن الجبهة عاشت بعض المراحل بعد الانتفاضة المفبركة في 05 أكتوبر 1985 مراحل صعبة جدا حتى صار الإنسان لما يتكلم عن الجبهة يوسم بأنه الحزب الديكتاتوري الذي تصبب في أزمات في الجزائر.

ولذلك كان من الضروري العمل من أجل تغيير هذه الفكرة في وسط الشباب والشعب بصفة عامة.

يبرز هذا المقطع فكرة جوهرية أخرى وحقيقة سيسولوجية وهي علاقة ودور النشاط المهني بالوعي والنشاط السياسي والحزبي فالكثير من التجارب السياسية يكون أساسها ومنطلقها التجربة المهنية وبالضبط طبيعة المهنة.

2- **النشاط الاجتماعي كأساس للإرادية السياسية**

إن هذه الفكرة في الواقع تشكل مدخل أساسي لفهم الممارسات والسلوك الاجتماعي المبني أساسا على ضرورة تنمية الشعور والانتماء المبني على فكرة المواطنة والمجتمع المدني والسلوك الحضاري أو المدني.

إن هذه الممارسات مرتبطة بصفة عامة بنموذج سلوكي يعتبر ضروري للديمقراطية وهو " المواطن الصالح" وهو ذلك الفرد الذي يهتم بالشأن العام في المجتمع وأن يكون لديه موقف ورأي حول ما يجري من مشاريع ومناقشات، والذي يلعب دورا إيجابيا ويشارك في حركة المجتمع وخاصة المدني منه وهو ذلك المواطن المنخرط والملتزم للدفاع على قضية ذات مصلحة عامة والمتجاوز لفكرة المصالح الخاصة.

تندرج هذه الممارسات تحت مفهوم الفعل الجماعي التي تعني سوسيولوجيا النشاطات التي من خلالها تبحث مجموعة معينة العمل على تغيير أو تحوير النظام الاجتماعي وإلى نشر المطالب التي تتبناها[1].

و من خلال تحليل خطابات المبحوثين اتضح لنا أن النموذج المثالي لهذه الفكرة والممارسات هي الحركة الجمعوية لما تمثله من مجال أو فضاء اجتماعي للتعبير على

(1)ETIENNE (J) et Autres. **Dictionnaire de sociologie**. Edt HAATIER. Paris, 1997. P12.

مختلف التطلعات والمطالب المرتبطة بمكونات النظام الاجتماعي لتغيير النشاط الاجتماعي عن طريق الحركة الجمعوية فعلا إراديا في بناء المواطنة والتي تسند أساسا على العمل التطوعي وتعني بذلك القيام بأنشطة أعمال تندرج في إطار منظم.

تأخذ المشاركة الجمعوية عدة مستويات وأشمال متنوعة من العضو إلى المتعاطف فالمتطوع الظرفي إلى المتطوع الملتزم والدائم من أجل قضية أو هدف ما.

- تعتبر الحركة الجمعوية نشاط شبه سياسي يدور في فلك المؤسسات الحزبية وهو بهذا الشكل يعتبر شريك في أثناء الانتخابات.

إن الجمعية في نظرنا هي مجال اجتماعي أين يمكن للفرد اكتساب قدرات ومهارات من أجل نشر والمشاركة في إطار الاهتمام بالشأن العام.

وهي مجال خصب لنشأة شبكة من العلاقات العمودية والأفقية، فهي حلقة وصل بين الإدارة والنسق السياسي والمجتمع المدني من جهة ومن جهة أخرى فهي تسمح للأفراد بتسويق مهاراتهم وقدراتهم في مختلف أجهزة النسق السياسي.

هذه الحركة الجمعوية تأخذ معناها لما تتحول إلى رمز من خلال فكرة المواطنة والمشاركة في الحياة الاجتماعية ونبني مختلف اهتمامات ومشاكل هذه الجناعة التي تنتمي إليها.

وسوف نعرض لمقطعين لتوضيح علاقة الصعود السياسي بالنشاط الاجتماعي في الحركة الجمعوية بمختلف أشكالها وطبيعتها.

"بالتوازي مع النضال والنشاط الحزبي كان لدي نشاط مستمر ومكثف في مختلف الجمعيات حيث لا يخفى عليكم أن العمل الجمعوي يمثل أهمية كبيرة لأي رجل سياسي لأن الجمعيات سواء ثقافية أو رياضية تعرف إقبال كبير من الشباب الذي ربما ليس لديه أي علاقة بالسياسة والأحزاب وهم الأغلبية لذلك توجهه للعمل في إطار الجمعيات منذ البداية وأن أجمع حولي بعض الجمعيات.

.. فمن خلال عملي كمراسل صحفي توطدت علاقتي بعدد كبير من الجمعيات ولما حانت وقت الترشيحات وخلال الحملة الانتخابية اتصل بي الكثير منهم ودعوني ونشطت لقاءات معهم ومع منخرطيهم وقدموا لي يد المساعدة وكانت بالنسبة لي قاعدة شعبية لا يستهان بها".

"لا يكفي أن تكون موجود داخل الحزب لأن هناك حقيقة مرة في الحياة السياسية في الجزائر وهي أن الشعب فقد الثقة في الأحزاب واتجه نحو الجمعيات فعلينا أن جذب هذه الجمعيات وإقناعها لضرورة العمل على مساندة الأحزاب التي لديها برامج سياسية حقيقية.

يظهر كل من المقطعين أن الحركة الجمعوية هي نشاط شبه سياسي موجود في المجتمع بالتوازي مع النشاط الحزبي بل في بعض الأحيان يمثل الخلفية والستار لأي نشاط سياسي وحزبي هذا من ناحية كما تمثل الحركة الجمعوية البديل على المستوى المجتمعي للحزب الذي يعاني في الجزائر من غياب التقاليد ونظرا لعدة عوامل أبرزها التوافق على الخطوط العامة للمشروع الاجتماعي الذي يجب التنافس والتداول على تحقيقه".

ب- الشرعنة على أساس المراودة السياسية

تعتمد المراودة السياسية على رأسمال اجتماعي أساسه الاحترام الاجتماعي الذي يأتي حسب المبحوثين من عاملين أساسيين وهما:

- المكانة الاجتماعية.
- الوجاهة والسمعة الاجتماعية.

يعرف الانتربولوجي "**رالف لينتون**" المكانة الاجتماعية باعتبارها "مجموع الحقوق والواجبات المرتبطة بالوضعية الاجتماعية" [1].

يعتبر مفهوم "المكانة الاجتماعية" إطار تحليلي يسمح بتوضيح وفهم العديد من الأسئلة المرتبطة بالبعد الديني أو الاقتصادي وكذا الأسئلة المرتبطة بالسلوك السياسي[2].

ويظهر من خلال بعض المقاطع أن الوجاهة والسمعة الاجتماعية" هي عامل مهم لحسم المنافسة السياسية المحلية وبالتالي الصعود السياسي ويوضح هذا المقطع الترابط المباشر عند بعض المبحوثين بين السلطة المحلية والوجاهة الاجتماعية.

« Je vous ai dit auparavant que le monde politique n'était pas une préoccupation principale au début. Je suis un homme connu dans ma ville et j'ai réussi dans mes études et après dans ma carrière professionnelle. J'ai émergé dans la

([1])ETIENNE (J) et Autres, Opcit. P272
([2])Ibid. p269.

profession libérale lorsque les gens sont venus me voir pour me proposer de faire une expérience et une carrière politique. Les gens du parti RND, j'ai hésité au début et je leur ai demandé pourquoi moi ?"

تابع للمقطع التاسع

"Je leur ai demandé pourquoi moi ? et c'est une question très importante pour moi et pour mon avenir politique dans le parti. Après une large discussion sur l'actualité politique et l'état où il se trouvait ce pays et les solutions de cette crise, on est arrivé à un point commun, la première des choses et le premier devoir c'est rendre l'espoir une jeune et à la population générale, comment ? c'est à travers l'émergence et d'une élite compétente intègre et plus que ça noble, comme par son histoire propre et que les gens lui font confiance et il s n'ont dit c'est pour ça qu'on est venu vous voir".

يمكن أن نستشف من هذا المقطع أن النائب يريد أن يثبت أن الحزب هو الذي استقطبه واستماله للدخول إلى العمل السياسي وخوذ الانتخابات لأنه يملك من الامتيازات ما يؤهله من أن يكون أحد الحلول لأزمة السياسية والتي تتمثل في نظر الحزب في غياب نخبة سياسية مؤهلة ونزيهة تتكون من أشخاص يتمتعون بقبول واستحسان اجتماعيا نظرا لما يملكونه من صفات.

تابع للمقطع التاسع

"La vérité, je n'étais pas inquiet du tout, lors des élections parce que je sais qui suis-je et qu'est ce que je vaux sur le plan social, ma famille est très connue à Boufarik, nous sommes enracinés du côté maternel et paternel, nous sommes des Cherfas, mes ancêtres sont des Marabout, vous comrenez ce que veut dire : Cherfa et Marabout ; c'est l'élite de la société. »

قال شكون هذا، قال هذاك وليد فلان، عمو فلان، خالو فلان.

ويظهر من خلال هذه المقاطع أن الوجاهة والسمعة الاجتماعية" مهم كسم المنافسة السياسية المحلية وبالتالي الصعود السياسي ويوضح هذا المقطع الترابط المباشر عند بعض المبحوثين بين السلطة المحلية والوجاهة الاجتماعية.

إن الوجاهة الاجتماعية تحمل أبعادا سوسيولوجية مهمة جدا للفهم ديناميكية المجتمعات المحلية حيث نجد ارتباط وثيق بين الوجاهة الاجتماعية والبنى التقليدية لتنظيم النشاط الاجتماعي على مستوى رقعة جغرافية محدودة.

سوسيولوجيا الوجيه هو ذلك الإنسان الذي يكتسب في مكان جغرافي معين شهرة تكسبه سلطة رمزية وتمنحه مكانة خاصة والوجيه أيضا هو شخصية تتميز بالانتماء الجغرافي العميق والممتد والمتجذر في هيئة معينة وهو شخصية محترمة في الوسط الاجتماعي الذي تتواجد فيه وتتأسس الوجاهة إضافة إلى ما سبق على السمو والرفعة الاجتماعية للوجيه مقارنة بالأفراد الآخرين.

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية والميدانية لسيرورة اجتماعية المتمثلة في مسارات الشرعنة السياسية الناتجة عن الصعود السياسي للنخبة المحلية فقد تجلت بعض الحقائق ذات الأهمية: تتمثل أولا في الاهتمام بالأنتربولوجيا السياسية للمجتمع الجزائري كمرحلة أولى لفهم تمثلات وتصورات السياسي على مستوى الفعل للاقتراب من سسيولوجيا تعكس الواقع الاجتماعي، والابتعاد عن التحليلات والدراسات الماكرو –سسيولوجية التي تعتمد على إشكاليات وفرضيات تتعدى وتتجاهل الفاعلين وتختصر الظاهرة السياسية في علاقة خطية وميكانيكية.

حاولنا من خلال الدراسة الميدانية إعادة بناء التجربة الفردية للصعود السياسي من أجل محاولة فهم مسارات الشرعنة السياسية التي تنتج عنه لدى النخبة على المستوى المحلي، انطلاقا من أن الشرعنة هي عملية بناء من خلال عناصر ذاتية لتبرير واقع موضوعي، وهي نتيجة تفاعل مجموعة عناصر غير متجانسة تجمع بين التصور والفعل.

لقد استعملنا للاقتراب من هذا الموضوع المقابلة كأداة للبحث لما لها من انسجام وتوافق وطبيعة البحوث الكيفية التي تهدف إلى إعادة بناء الواقع الاجتماعي من خلال اتقاء العناصر الأكثر دلالة وهي - أي الدراسة الكيفية- تسمح بالربط بين مستوى التصور والفعل من خلال التمثل الاجتماعي للظاهرة المدروسة.

لقد توصلنا أيضا إلى أن عملية الشرعنة السياسية تكشف عن موقع مختلف مكونات الحقل السياسي (الدولة، الحزب، الديمقراطية) باعتبارها الآلية التي تتم من خلالها المنافسة السياسية.

كما لاحظنا أن هناك أهمية كبيرة لمستوى التصور من خلال التمثل الاجتماعي للسلطة السياسية من اجل فهم الواقع الاجتماعي المصاحب لعملية الشرعنة. وهنا تبرز أهمية سسيولوجية السلطة كمدخل لفهم الصور الاجتماعية للسياسي الموجودة في المجتمع.

المراجع:

1- برهان غليون. **الدولة العربية الحديثة وأسباب غياب التكون التاريخي للأمة**. في مجلة العلوم الاجتماعية. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 26. العدد 02. صيف 1998.

2- يوسف محمد رضا. **الكامل الكبير قاموس اللغة الفرنسية**. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1999.

3. ADDI Lahouari. **L'Algérie et la démocratie**. Edition la Découverte, Paris, 1995.
4. ADDI Lahouari. **L'impasse du populisme**. Edition ENAL, Alger, 1990.
5. BEN SAADA Mohamed Tahar. **Le régime politique algérien**. Ed ENAL Alger, 1992.
6. ETIENNE JEAN et AUTRES. **DICTIONNAIRE DE SOCIOLOGIE**. Edt HAATIER. Paris, 1997.
7. MEDHAR Sliman. **L'échec des systèmes politiques en Algérie**. Alger, ed chihab, 1999.
8. WEBER Max. **Le savant et le politique**. Edition ENAL, Alger, 1991.